القرار ١٨١٢ (الدورة ١٧)

مسألة كينيا

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الحالة القائمة في كينيا ،

واذ تذكر المبادىء الواردة في قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

وقد احاطت علما بالبيان الذى ادلى به وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٢ في الجلسة ٩٩ من جلسات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تذكر السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة والرامية الى السير بشعب كينيا نحو الاستقلال التام ،

وقد درست الادلة التي ساقها الملتمسون ،

واذ تحيط علما كذلك بالمفاوضات التي دارت بين الاحزاب السياسية المعنية والدولة القائمة بالادارة ،

١ — تؤكد سريان احكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) على كينيا ؛

٢ — وتؤكد كذلك حق شعب كينيا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على بذل جميع الجهود اللازمة لاجراء انتخابات قومية ، دون مزيد من التأخير ، على اساس اقتراع البالغين العام ؛

٣ — وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة والى جميع المعنيين بذل جميع الجهود اللازمة ، بما في ذلك تعزيز الوئام والوحدة بين سكان كينيا ، لانالة ذلك الاقليم استقلاله في اقرب موعد ممكن ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٤ — وتعرب عن املها في صيرورة كينيا دولة مستقلة ذات سيادة وانضمامها الى الاسرة الدولية في اقصر وقت ممكن ٠

الجلسة العامة ١١٩٥
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢

القرار ١٨١٧ (الدورة ١٧)

مسألة باسوتولاند ، وبتشوانالاند ، وسوازيلاند

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ الذى انشأت به لجنة خاصة لتحرى تنفيذ الاعلان ،

وقد نظرت في الفصل الخامس من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة(١)، المتعلق بمسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ،

وقد استمعت الى الملتمسين ،

واذ تلاحظ ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، لم تقم بعد ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بتنفيذ الاعلان في تلك الاقاليم ولم تتخذ التدابير اللازمة لنقل جميع السلطات الى شعوب باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ،

واذ تلاحظ ان الاحكام الدستورية المنوى تقريرها لهذه الاقاليم والتشريع الانتخابي النافذ ، تنطوى على التمييز ، ولا تلبي اماني تلك الشعوب وتتنافى مع الاعلان ،

واذ تأسف للحالة الاقتصادية والاجتماعية المثيرة لشديد القلق ، والسائدة في باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند بعد عدة عقود من الحكم الاستعمارى ،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات ، البند ٢٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج ع/ ٥٢٣٨ ٠